الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٩٢**

الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع قرار (A/66/L.32)

الرئيس: يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة حول البند ١٥ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين، اللتين عُقدتا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، واتخذت القرار ١١٦/٦٦ في جلستها العامة الثالثة والثمانين، التي عقدت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين ليعرض مشروع القرار A/66/L.32.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني جدا أن أعرض اليوم، بالاشتراك مع وفد باكستان، مشروع القرار A/66/L.32، الذي يستند إلى جهودنا الجماعية لتحقيق السلام العادل والدائم في جميع أنحاء العالم.

كان العام ٢٠٠٤ عندما قدمت الفلبين للمرة الأولى في الجمعية العامة مشروع قرار حول تشجيع الحوار بين الأديان. فعلنا ذلك انطلاقا من الإيمان الراسخ – المشترك مع العديد من الشركاء في الأمم المتحدة – بأن التقريب بين الأسرة البشرية من خلال المزيد من التفاهم والاحترام لتنوعها هو أحد سبل تحقيق السلام العالمي. لم نر أنها مهمة سهلة. لكننا كنا نعلم أنه يمكن إنجازها، وبالتالي اضطلعنا بالمسؤولية. كنا نعلم أنه يمكننا هدم جدران اصطناعية بنيت لفصل أعضاء المجتمع البشري عن بعضهم البعض. وكنا نعلم أن ذلك العمل يمكن القيام به من خلال الحوار بين الأديان والثقافات.

وبعد سبع سنوات من اتخاذ القرار التاريخي ٢٣/٥٩ بالإجماع، وطدنا بشكل مستمر أسس تلك المبادرة وعملنا بعزم على توسيع مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين وملكيتهم. وبعد سبعة أعوام، شهدنا تقديرا أعمق للحوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بين الأديان والثقافات في سياق الجهود الكلية والشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلام. وبعد سبع سنوات، نشهد اعترافا متزايدا ومتعمقا بقيمة الجهود المبذولة في العديد من أجزاء العالم بهدف تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. ونحن مسرورون للغاية إذ نلاحظ، منذ عام ٢٠٠٤، أن القرار بشأن هذا الموضوع يتخذ بالإجماع في الجمعية العامة.

وقد استكمل مشروع القرار المقدم هذا العام بعد أربع جولات غير رسمية من المشاورات. وطوال العملية، سعينا جاهدين لنكون منفتحين ولننظر في العديد من المضامين والإسهامات المقدمة من مجموعة واسعة من المشاركين. وباعتماد الحوار باعتباره موضوعنا الغالب لمشروع القرار، كان من المناسب أن يكون الحوار على نحو مماثل السمة المميزة لعمليتنا.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت بفعالية في المناقشات. وأسهم النهج البناء والمرونة التي أبدتها جميع الوفود بقدر كبير في الجو الايجابي الذي اتسمت به المشاورات. ولا بد أن أقول إن الوفود المعنية بذلت كل الجهود لتوضيح شواغلها، والأمر الأهم، الاستماع لشواغل الآخرين. وذلك هو الحوار الذي نسعى جادين لتحقيقه، وهو أساس الوثيقة المعروضة علينا اليوم.

ويستفيد مشروع القرار A/66/L.32 من التطورات الناجمة عن قرار الدورة الماضية الذي أبرز الصلة بين الحوار بين الأديان والسلام والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يتضمن، من بين أمور أخرى، العناصر الرئيسية التالية. يتضمن مشروع القرار أخر المستجدات التقنية للقرار ١٣٨/٦٥، بشأن الموضوع نفسه، لا سيما في ما يتعلق بأخر التطورات الواردة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بما في ذلك اتخاذ قرار، خلال الدورة السادسة والثلاثين لليونسكو، يعلن عقدا دوليا للتقارب بين الثقافات واعتماد برنامج عمله الجديد المتعلق بثقافة السلام واللاعنف. كما يتضمن فقرة ترحب بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا.

ويتضمن مشروع القرار فقرة تسلم بالإسهامات التي تقدمها وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل تغيير مفاهيم الشعوب للثقافات والأديان المختلفة، بما في ذلك عن طريق تشجيع الحوار. كما يتضمن فقرة توضح أهمية الاستمرار في عملية إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب والنساء، بوصفهم عناصر فاعلة معنية، في الحوار بين الأديان والثقافات في إطار المبادرات المناسبة التي تتخذ على مختلف الصعد، وترمي إلى التصدي لتحديات الأفكار المسبقة وتحسين التفاهم المتبادل.

ويتضمن مشروع القرار فقرة ترحب بالجهود الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، وتعترف، في ذلك الصدد، مع التقدير بقيام حركة عدم الانحياز بإنشاء البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان عملا بالالتزامات التي قطعت أثناء الاجتماع الوزاري الخاص لحركة عدم الانحياز بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية، المعقود في مانيلا.

ومشروع القرار يتضمن فقرة تقر بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المعنيون من أجل تعزيز التعايش السلمي والمتوائم داخل المجتمعات عن طريق تشجيع احترام التنوع الديني والثقافي، بما في ذلك عن طريق إجراء حوار متواصل وقوي بين مختلف شرائح المجتمع. كما يتضمن فقرة تسلم بالدور الهام للمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية،

في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجع التدابير العملية التي تعبئ المجتمع المدني، بما في ذلك بناء قدرات وتعزيز فرص ووضع أُطر من أجل التعاون.

وتماما كما كان الحال في القرار الذي قدمناه في دورة العام الماضي، فإن مشروع القرار المعروض علينا اليوم هو نتاج جهد مكثف ومحبة. وتود الفلبين مرة أخرى أن تشكر جميع الوفود التي شاركت بفعالية في العملية. وبآذان وقلوب وعقول مفتوحة تماما، عقدنا حوارا حقيقيا اتسم بالصراحة والتعاون على السواء. وفعلا، أظهرت المشاورات غير الرسمية مدى الشوط الذي قطعناه في فهم الحوار بين الأديان والثقافات.

ونشعر بالامتنان لباكستان، وهي أحد زملائنا المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار، والمجموعة الأساسية لمقدمي مشروع القرار، على العمل الجدي الذي اضطلعت به في تنسيق جهودنا وعلى المرونة، التي ضمنت إعداد وثيقة ختامية متوازنة.

وإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الواردة أسماؤهم في الوثيقة A/66/L.32، وهم تحديدا، الاتحاد الروسي، الأردن، أستراليا، إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بيلاروس، ترينيداد وتوباغو، سيشيل، الفلبين، فييت نام، ليبيا، مصر، ميانمار، نيوزيلندا، انضم العديد من المقدمين الجدد تأييدا لمشروع القرار وهم: إريتريا، والبحرين، وبروني دار السلام، وبنما، وبوروندي، وبيرو، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وتونس، وتيمور – ليشتي، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وسنغافورة، والسودان، وسورينام، والصين، وطاجيكستان، وكازاخستان، وكمبوديا، والكويت، وماليزيا، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، ونيبال، وهندوراس.

كما أود أن الفت انتباه الجمعية إلى حدث تاريخي في منطقتي. فجنوب شرق آسيا معروفة بتنوعها الديني والثقافي. وهذا العام، وللمرة الأولى، شاركت جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تقديم مشروع القرار. وذلك الإبداء للتضامن يقول الكثير عن قيمة الحوار بين الأديان والثقافات لدى الحكومات والشعوب. ونناشد جميع من لم ينضموا بعد إلى مقدمي مشروع القرار أن يفعلوا ذلك لدى الأمانة العامة.

ونحن ممتنون بالمثل على المساعدة التقنية التي قدمتها اليونسكو ومكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. كما نعرب عن تقديرنا لفرع شؤون الجمعية العامة التابع لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، على المساعدة التقنية التي قدمها.

ولا يزال الحوار بين الأديان والثقافات عنصرا حيويا لجهودنا الشاملة الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في عالمنا – السلام الذي يشكل شرطا مسبقا للتنمية وغاية في حد ذاته على السواء. وتعرب الفلبين، بتقديم مشروع القرار هذا للبت فيه اليوم، عن إيمانها الصادق بأننا سنستفيد من العمل الذي أنجز بالفعل وسنمضي قدما معا نحو بلوغ الهدف المشترك من خلال الحوار الذي يجمع بيننا جميعا باعتبارنا أسرة بشرية واحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار A/66/L.32.

السيد رضا بشير ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف أفتخر به أن أشارك، بصفتنا أحد المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار قيد المناقشة، الممثل الدائم لجمهورية الفلبين عرض النص الوارد في الوثيقة A/66/L.32،

المعنون، ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

إن الممثل الدائم لجمهورية الفلبين أوضح باقتدار أهمية هذه المبادرة الهامة التي يقودها بلدانا منذ فترة. وحظيت المبادرة بالتأييد التدريجي لمجموعة واسعة من الدول الأعضاء، مما يجسد أهميتها وضرورة متابعتها بشكل ذي مغزى على الصعد المختلفة.

وجرت مناقشة مشروع القرار لفترة أسبوعين على مستوى الخبراء في المشاورات غير الرسمية. ومكنتنا المناقشات، التي عقدت في جو ودي، من إثراء مضامين مشروع القرار. ويود مقدمو مشروع القرار أن يعربوا عن امتنانهم على الإسهامات البناءة التي قدمها جميع شركائنا في تبسيط وتعزيز مشروع القرار الهام هذا. نحن ممتنون أيضا للوفود على مرونتها وتعاونها في الجهود التي استهدفت التوصل إلى نص متوازن يعكس شواغل جميع الشركاء. ونأمل بالتالي أن يعتمد النص بتوافق الآراء.

يعاني عالم اليوم من الأيديولوجيات المثيرة للخلاف والريبة وعدم الثقة المتبادلين. يذكرنا كل يوم يمر بضرورة الانخراط على نحو وثيق مع بعضنا البعض للتغلب على مخاوف متبادلة لا أساس لها لكنها مترسخة بعمق تستند إلى عدم فهم الأديان والثقافات المختلفة ومنظورات الآخرين. ثمة حاجة إلى تناول الحالة بصورة شاملة من خلال تعزيز الحوار والاحترام والتسامح. ويسعى مشروع القرار إلى تحقيق هذه الغاية تحديدا عن طريق تشجيع الحوار بين مختلف الثقافات والأديان. لن نستطيع أن نفهم بعضنا البعض بشكل أفضل ونشجع ثقافة السلام إلا من خلال الحوار. ولا بد من إجراء الحوار بين الأديان والثقافات بطريقة منظمة على جميع المستويات، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، الزعماء الدينيين، والمؤسسات، والحكومات المحلية والوطنية، والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

ورغم الاختلافات الدينية فإن الأديان يجمعها الكثير من القواسم المشتركة التي يمكن أن توحدنا. نحن بحاجة للاستفادة من تلك القواسم المشتركة لتشجيع الوئام الديني والثقافي داخل المجتمعات وفيما بينها. وتعتقد باكستان أن التنوع الديني والثقافي قوة دافعة إيجابية يمكن أن تسهم بشكل مجد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات متعددة الثقافات. ونحن نقدر بالغ التقدير كل الخطوات والمبادرات ذات الصلة التي تتخذها شتى الحكومات والمنظمات على مختلف المستويات. ونقر أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني في هذا الصدد، ونشجع أعضاءه على مواصلة جهودهم القيمة من أجل الصالح المشترك للبشرية.

في باكستان، أنشأنا لجان الوئام بين الأديان في جميع أنحاء البلاد، التي يشارك فيها الزعماء الدينيين من جميع الديانات بغية تعزيز التفاهم والتصدي للاعتقادات الخاطئة وتشجيع الوئام، من خلال الاجتماعات المشتركة والحوار. وشاركت باكستان أيضا في رعاية الاجتماع الآسيوي الأوروبي السابع المعني بالحوار بين الأديان، الذي عقد في مانيلا في تشرين الأول/أكتوبر، الذي جدد الالتزام بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار، بهدف تعزيز زيادة التفاهم والتعاون بين الثقافات والأديان من خلال الحوار على مختلف المستويات، والذي من شأنه أن يسهم في تحقيق ثقافة سلام عالمية.

الرئيس: تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.32، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بالإضافة إلى تلك البلدان المذكورة في الوثيقة A/66/L.32 أو التي سبق ذكرها خلال عرض مشروع القرار، أصبحت الدول الأعضاء التالية من مقدمي مشروع القرار A/66/L.32: بوركينا فاسو والكاميرون وفيجي.

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.32؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٦/٢٢٦).

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا، التي تود أن تتكلم تعليلا للموقف بعد اتخاذ القرار.

السيدة غرابيانوفسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن القرار ٦٦/٢٢٦، المعنون ''تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام''. يود الاتحاد الأوروبي أن يتوجه بالشكر إلى وفدي الفلبين وباكستان على الروح البناءة التي قادا بها عملية التشاور.

ويقدر الاتحاد الأوروبي الجهود التي بذلها المقدمون الرئيسيون لمشروع القرار لمراعاة بعض المخاوف التي أثيرت في السنوات السابقة في قرار هذا العام. وفي هذا الصدد، نقدر إضافة إشارة في الفقرة ١١ إلى أهمية المجتمع المدني في سياق الحوار الذي يتناوله القرار. وإضافة إلى ذلك، تمت معالجة مخاوف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعقد الحوار بين الأديان والثقافات بشكل بناء من خلال الإشارة في الديباجة إلى قرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن عقد دولي للتقارب بين الثقافات.

إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الحوار بين الثقافات يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في التفاهم المتبادل فيما بين الأشخاص من مختلف الثقافات والديانات والهويات الأخرى، وفي تعميق التفاهم والتسامح، وتعزيز وتحسين العلاقات عموما على الصعيد المحلي والوطني والدولي. نحن نعلق أهمية كبيرة على العمل الذي قامت به منظمة اليونسكو، وهي وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال تعزيز الحوار بين الثقافات، فضلا عن المبادرات الأخرى لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، مثل تحالف الحضارات.

ومع ذلك، لا تزال لدينا تحفظات على بعض عناصر القرار الذي اعتمد للتو. يأسف الاتحاد الأوروبي لعدم ذكر الحوار داخل الدين الواحد باعتباره أحد الجهود التي يمكن بذلها من أجل مزيد من التفاهم والتعاون. وإضافة إلى ذلك، يشدد الاتحاد الأوروبي على أن الحوار بين الثقافات وبين الأديان وداخل الدين الواحد هو عمليات تشمل تبادلا صريحا للآراء قائما على الاحترام، خاصة داخل المجتمعات، وبين أفراد أو ممثلي الجماعات أو المنظمات أو المجتمعات ذات الخلفيات المختلفة.

ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الاضطلاع بأدوار تشجيعية وداعمة وتيسيرية في هذا الصدد. ولذلك ينبغي عدم إضفاء الطابع المؤسسي على الدين في إطار الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تحترم حق الزعماء الدينيين والجماعات الدينية والأفراد في شؤون الدين والمعتقد، وألا تحاول التدخل في تلك الحقوق. وتبعا لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لا يقرأ الفقرة ١١ باعتبارها تأييدا للحكومات لتقييم أو تثمين المعتقدات أو الأعراف الدينية. يجب ألا تحكم الدول على أي عمل أو سلوك إلا على أساس القانون الوطني وبما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، وخلافا للصورة التي يقدمها القرار، نحن لا نعتقد أنه يمكن تصنيف الأفراد حصرا على أساس دينهم أو معتقدهم. قد يشكل الدين في الواقع

جزءا من الهويات المتعددة للفرد، لكن من المهم أن ينعكس تنوع الهويات في جهود الحوار العالمي ككل. إن الحوار بين الأديان وداخلها هما، بهذا المعنى، بعدان من مختلف أبعاد الحوار. وتبعا لذلك، ينبغي تجنب صورة الكتل الدينية المتجانسة، كما يجب، في جميع الأوقات، احترام التنوع الديني داخل المجتمعات والهويات المتعددة للأفراد الذين يشكلون هذه المجتمعات.

ونأسف لعدم استعداد المقدمين الرئيسيين للقرار لأن يدرجوا بوضوح تلك العناصر الأساسية لإجراء حوار حقيقي في نص القرار. وقد انضمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار على أساس أنها مفهومة ضمنا. ونأمل أن تدرج العناصر التي تأخذ تلك المخاوف بعين الاعتبار في القرارات المقبلة.

الرئيس: لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ٧٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مشروع القرار (A/66/L.33)

الرئيس: يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة بشأن البند ٧٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ج)، إلى جانب البند ٧١ من جدول الأعمال، المعنون ''تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي''، في جلستيها العامتين الخامسة والثمانين والسادسة والثمانين، اللتين عُقدتا في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

ويذكر الأعضاء أيضا أنه في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٩/٦٦ في جلستها العامة الثامنة والخمسين، التي عقدت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والقرار ١١٩/٦٦ في جلستها العامة السادسة والثمانين، التي عقدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ليعرض مشروع القرار A/66/L.33.

السيد سيسا (الأرجنتين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين لتقديم مشروع القرار المعنون ''التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية''، والوارد في الوثيقة A/66/L.33. ويشرفني أيضا أن أشكر وفود أستراليا، كرواتيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليابان، لوكسمبورغ، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، والاتحاد الروسي وتركيا وأوكرانيا على انضمامها إلى مقدمي مشروع القرار.

ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية منعطف هام يمكن أن تتحول فيه الكارثة إلى فرص للتنمية المستدامة. ولذلك يهدف مشروع القرار إلى تعميم نهج شامل لتقديم المساعدة الإنسانية التي تعزز على نحو أفضل تحديد تفاصيل الجهود الإنسانية والإنمائية في مجالي الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها.

لقد اتفقنا هذا العام، خلال أربع جولات من المفاوضات المكثفة، على تعزيز مشروع القرار من خلال

تحسين الصيغة المتعلقة بتأثير التحديات العالمية وتغير المناخ، وإدخال عناصر جديدة في النص، كما يظهر في اللغة الجديدة بشأن الطابع المدني للمساعدات الإنسانية، وبشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، وبشأن اتخاذ إجراء مبكر بناء على معلومات الإنذار المبكر، وبشأن تطبيق نهج متعدد الخطر في مجال التأهب للكوارث، وبشأن إمكانية استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين الفعالية والمساءلة من مجال الاستجابة الإنسانية، وبشأن مشاركة الجهات الإنمائية الفاعلة في التخطيط الاستراتيجي للجهود في مجال التأهب الكوارث، وبناء القدرة على التعافي والإنعاش.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة في المفاوضات، والسيد جون موسوتي من كينيا على مهارته في تنسيق مشروع القرار باسم المجموعة. وكما حدث في السنوات الماضية، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس: تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/66/L.33، المعنون ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“، هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/66/L.33؟

اعتمد مشروع القرار *A/66/L.33* (القرار ٦٦/٢٢٧).

الرئيس: بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال.

البند ٧١ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

مشروع القرار (A/66/L.31)

الرئيس: لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية أجرت مناقشة بشأن البند ٧١ من جدول الأعمال، إلى جانب البند ٧٠ من جدول الأعمال، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“، في جلستيها العامتين الخامسة والثمانين والسادسة والثمانين، اللتين عُقدتا في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/66/L.31.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة إلى تلك البلدان الواردة أسماؤها في الوثيقة A/66/L.33، أصبحت الدول الأعضاء التالية: أستراليا، كندا، كرواتيا، فنلندا، فرنسا، إسرائيل، اليابان، لوكسمبورغ، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، سلوفينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، من مقدمي مشروع القرار A/66/L.31.

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/66/L.31؟

اعتمد مشروع القرار *A/66/L.31* (القرار ٦٦/٢٢٨).

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٧١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ج) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/66/621)

الرئيس: معروض على الأعضاء مذكرة من رئيس الجمعية العامة ترد في الوثيقة A/66/621. وحسب ما يرد في تلك الوثيقة، فإنه يتعين على الجمعية العامة أن تقوم في دورتها الحالية بتعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة لملء الشاغر الذي نجم عن استقالة السيد إنريكي رومان – موري (بيرو)، لفترة كاملة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وبعد التشاور مع المجموعة الإقليمية المعنية، طلبت إلى هندوراس أن تتقدم باسم مرشح ليحل محل السيد رومان – موري. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تتوافر لدى المرشح الخبرة في ميدان واحد على الأقل من الميادين التالية – الرقابة، ومراجعة الحسابات، والتفتيش، والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون التنظيمية، والإدارة العامة، والرصد و/أو الأداء البرنامجي – وإضافة إلى توافر المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة وبدورها في العلاقات الدولية.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/66/621، ونتيجة للمشاورات التي أُجريت عملا بالفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات التي أُجريت مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، أتقدم إلى الجمعية بترشيح السيد خورخي فلوريس كايهاس (هندوراس)، لتعيينه عضوا في وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين ذلك المرشح؟

تقرر ذلك.

الرئيس: بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

بيان من الرئيس

الرئيس: إننا بصدد الانتهاء من أعمال الشق الرئيسي للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. في هذه اللحظة، يتفاوض أعضاء اللجنة الخامسة الموقرون بكد ودون كلل على أمور هامة جدا بالنسبة للمنظمة، وخصوصا ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. إن العمل على الميزانية هذه السنة كان مليئا بالتحديات، خاصة في ظل ما نواجهه من صعوبات مالية عالمية. وأود أن أشيد بالعمل البناء الجماعي لجميع الوفود ومنهم رئيس اللجنة الخامسة وقيادته الحكيمة.

وبعد أن اجتمعت للتو مع رئيس اللجنة الخامسة، أثق تمام الثقة في أن اللجنة سوف تتوصل إلى توافق في الآراء على جميع بنود جدول أعمالها، بما فيها ميزانية فترة السنتين، في أقرب وقت ممكن هذا المساء. وقبل أن تختتم الجمعية العامة أعمال الشق الرئيسي للدورة السادسة والستين، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشاطركم بعض الملاحظات بشأن ما أنجزناه من أعمالنا حتى الآن.

اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن خالص امتناني لكل وفد من الوفود، فقد أسهمتم بما أبديتم من روح بناءة وتفان وما بذلتم من عمل شاق إسهاما قيما للغاية في ما أحرزناه من نجاح. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى نواب الرئيس، الذين أمدوني بالدعم طوال هذه الدورة. وكذلك أعرب عن امتناني لرؤساء اللجان الرئيسية وغيرها من الهيئات الفرعية ومكاتبها، على قيادتهم لدفة العمل وما يتحلون به من التزام في هذا الصدد.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن ننوه بلفيف الميسرين الذين قمت بتعيينهم لدعم تنفيذ مختلف الولايات المناطة بالجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. فهؤلاء الميسرون قد اختيروا من بينكم، وهم أقران لكم، ومن ثم فإنني أشجعكم على أن تمدوهم بالدعم وأن تبدوا المرونة في تعاملكم معهم.

وكما هو الأمر دائما، لم يكن لنا أن نضطلع بعملنا دون ذلك الدعم الممتاز الذي نتلقاه من الأمانة العامة، وعلى رأسها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون ووكلاؤه، وخاصة السيد شعبان شعبان. كذلك أود أن أوجه الشكر إلى موظفي الأمانة العامة، ومنهم موظفو خدمات الترجمة ومديروهم، على عنايتهم في العمل والروح المهنية التي يتحلون بها والساعات الطوال التي يمضونها ضمانا لسلاسة سير العمل وسهولة تدفقه في هذه الدورة.

ومن جانبي، فقد تناولت بالإشارة في بداية هذه الدورة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي التحديات غير المسبوقة التي يواجهها العالم سواء من الوجهة البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. فقد أصبح صوت الشعوب حول العالم أقوى وأعلى من أي وقت مضى في المطالبة بالحكم الرشيد وتحقيق الرخاء.

كما أشرت أيضا إلى أن العمل الذي نقوم به اليوم هو الذي سيحدد موقعنا في هذه اللحظة الحاسمة من لحظات التاريخ. وقد دعوت كل واحد منكم إلى العمل يدا واحدة كي نبني شراكة عالمية تقوم على وحدة الصف بمعناها الحقيقي حتى نمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال الجمعية في هذا العام. حقا، إنني على اقتناع تام بأنكم أبديتم كل كفاءة في التصدي لذلك التحدي، فقد تصرفت الجمعية بروح من التواؤم في العديد من القضايا الرئيسية الراهنة، واتخذت حتى الآن ٣٠٠ قرار ومقرر في المجموع.

ففي ما يتعلق بليبيا، استعادت الجمعية العامة التمثيل الشرعي للشعب الليبي، ومن ثم يعمل المجتمع الدولي الآن على تلبية طموحات ليبيا الجديدة الحرة. وكما تعلمون، فقد قمت مع الأمين العام بزيارة مشتركة إلى ليبيا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كي نبرهن على دعم الأمم المتحدة القوي لليبيين في مسيرتهم الحاسمة نحو تحقيق المصالحة وإرساء الديمقراطية وإعادة التعمير.

وفي الشأن السوري، أعربت الجمعية العامة عن قلقها إزاء التطورات الجارية في هذا البلد. واعتمدت اللجنة الثالثة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قرارا تدين فيه استمرار السلطات السورية في ارتكاب انتهاكات خطيرة ومنتظمة لحقوق الإنسان، وتدعو فيه تلك السلطات إلى تنفيذ خطة عمل جامعة الدول العربية برمتها. وقمت فورا في سبيل إحاطة جميع الأعضاء علما بمجريات الأمور، بإحالة تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الموجهة من رئيس مجلس حقوق الإنسان، وكذلك التقرير الصادر عن مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية التي عقدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر. ويحدوني الأمل في أن تتوقف أعمال القتل والعنف في سوريا على الفور استجابة للنداءات الموجهة من المجتمع الدولي.

واحتلت قضية فلسطين موقعا رئيسيا للغاية، في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة. فقد شهدنا هنا في نيويورك تطورا تاريخيا حينما قام السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بإحالة طلب فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة إلى الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد العديد من الدول الأعضاء من جديد، كما أكدت أنا أيضا، على تضامننا مع الشعب الفلسطيني. إذ خضع عدد من القرارات الهامة المتعلقة بفلسطين للدراسة من جانب عدة لجان من اللجان التابعة للجمعية العامة، حيث تم اعتماد تلك القرارات مرة أخرى هذا العام. وإنني على اقتناع بأن الجمعية العامة ينبغي لها أن تواصل العمل بصورة جماعية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات. كذلك أود أن أشير هنا إلى أن تشييد إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل هو أمر مثير للقلق البالغ. وإنني أحث حكومة إسرائيل على أن تجمد جميع أنشطة الاستيطان، حيث أنها تخالف القانون الدولي وتتعارض مع خريطة الطريق.

وفي إطار الدعائم الأربع التي حددتها لتكون موضع تركيزنا في هذه الدورة، بذلت جهودا ضخمة ولا تزال عجلة التقدم في دوران مستمر. وفي هذا الصدد، يطيب لي أن أسلط الضوء على بعض من تلك الإنجازات البارزة.

فالدعامة الأولى، وهي ”التسوية السلمية للمنازعات“، تمثل إيماني الراسخ بدور الوساطة في حل النزاعات. وقد شجعتني الحاجة المتزايدة إلى الوساطة على أن أقترح موضوع ”دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات“ ليكون موضوع النقاش العام للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ويحضرني هنا الشكر لقادة العالم الذين أسهبوا في الحديث عن وجهات نظرهم وتجاربهم في هذه المسألة، وطرحهم اقتراحات محددة في هذا الشأن.

وللمساعدة في دفع عجلة التقدم بشأن هذه المسألة، قمت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بتنظيم حوار مثمر بشأن ”مساعي الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة: تجارب وأفكار مستمدة من واقع العمل الميداني“. ووجهت الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء والشركاء لدراسة الموجز الصادر عن ذلك النشاط والاستفادة من الدروس القيمة التي تم تبادلها في إطاره. وكان ذلك الحدث مجرد خطوة أولى سوف تليها خطوات أخرى.

وفي سياق آخر له صلة بهذا الشأن، قمت بمخاطبة منتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وأكدت من جديد ضرورة أن يشارك الشباب في الجهود المبذولة لتعزيز التفاهم بين الثقافات والتنمية المستدامة. وفي إطار متابعة منتدى الدوحة، سأقوم في آذار/مارس ٢٠١٢ بتنظيم حلقة نقاش تحاورية بشأن تعزيز التفاهم فيما بين الثقافات من أجل بناء مجتمعات تحتضن الجميع ويعمها السلام، ذلك مع إيلاء عناية خاصة لدور الشباب.

وأكدت الجمعية العامة مجددا التزامها بمتابعة إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام، فاتخذت بتوافق الآراء القرار ١١٦/٦٦، الذي شددت فيه على ضرورة تنفيذهما الكامل والفعلي. وأدعو الحكومات والأمين العام والمجتمع المدني إلى السعي حثيثا لتنفيذ هذين الصكين الهامين، تجسيدا للالتزام الدولي بتعزيز التسامح واللاعنف.

وفي ما يتصل بالدعامة الثانية التي حددتها، وهي ”إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها“، عقدت نقاشا رسميا في ١ كانون الأول/ديسمبر (انظر A/66/PV.70)، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، وقد برزت في هذا الإطار رغبة الدول

الأعضاء في ضرورة العمل والالتزام بتمكين الجمعية العامة لتصبح أكثر قوة وفاعلية واستجابة للتحديات.

وفي ذات السياق، احتلت مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بذلك من مسائل (انظر A/66/PV.51 و A/66/PV.52) موضع نظر العديد من الدول الأعضاء في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أدليت بكلمة أمام الحلقة النقاشية التي نظمت في طوكيو بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد تلاها تحت رعايتي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عقد أول جلسة في إطار الجولة الثامنة من المفاوضات الحكومية الدولية.

ومن جانبي، فإنني حريص على تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة مشاركتها النشطة في هذه المفاوضات. ذلك أنني آمل أن تسهم هذه المفاوضات في تمهيد الطريق نحو إحراز التقدم على أساس من الإرادة الجماعية للدول الأعضاء. واستمرارا للاهتمام الذي أوليه لهذا الموضوع، أقوم حاليا بتنظيم معتكف في مطلع العام القادم بشأن إصلاح مجلس الأمن، بهدف التقريب بين مختلف المواقف بشأن هذه المسألة الهامة قدر الإمكان.

أما في ما يتعلق بالدعامة الثالثة التي حددتها، وهي ”النهوض بأعمال الوقاية والاستجابة الإنسانية“، فلا شك أنه يلزم توطيد الجهود المبذولة للتصدي للكوارث الإنسانية، التي أخذت وتيرتها تتصارع وحدتها تتزايد، كما رأينا مؤخرا، على سبيل المثال، في هايتي وباكستان واليابان وتركيا وتايلند، وأخيرا ما شهدته الفلبين في نهاية الأسبوع الماضي. لذا، فإنني عازم، في هذا الصدد، على تنظيم نقاش موضوعي في ربيع عام ٢٠١٢ بشأن سبل تجنب الكوارث والتصدي لها.

وبطبيعة الحال، في هذا الصدد، يحتل الوضع المؤلم الذي يشهده الصومال موقع الصدارة من تفكيرنا ومشاعرنا. إذ يحتاج الصومال بشدة إلى دعم عاجل من أجل حماية السكان الذين يتضورون جوعا في مواجهة كارثة إنسانية يعجز عنها الوصف. وكما تعلمون، فقد قمت بزيارة مشتركة مع الأمين العام إلى الصومال في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد أكدت هذه الزيارة من جديد وقوف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وراء شعب الصومال في مواجهة التحديات الهائلة الماثلة أمامه. وأكدت مجددا في لقائي مع المسؤولين الحكوميين الصوماليين على أن السبيل إلى إحراز التقدم هو تنفيذ خريطة الطريق التي اعتمدت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

وقد قطعت أشواطا بعيدة في إطار الدعامة الرابعة التي حددتها، وهي ”التنمية المستدامة والرخاء العالمي“، ففي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، عقد أول اجتماع رفيع المستوى من نوعه بشأن التصحر. وتلا ذلك الاجتماع في تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في جمهورية كوريا، وقد أدليت بكلمة أمام المؤتمر، كما قمت بعرض الموجز الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى. وفي كلتا المناسبتين، شدد قادة العالم على أن ضرر التصحر لا يقتصر على البشر، وإنما يمتد أيضا ليشمل التنمية التي ننشدها والمستقبل الذي ننتظره، وعلى أن التصدي للتصحر يمثل قضية ذات أولوية كبيرة.

وفي الفترة المفضية إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في شهر حزيران/يونيه المقبل، اضطلعت اللجنة الثانية واللجنة التحضيرية للمؤتمر بقدر ضخم من العمل. وقمت في يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بتنظيم معتكف بشأن تمهيد السبيل أمام إنجاح مؤتمر ريو+٢٠، تشجيعا للتوصل إلى اتفاق أوسع بشأن النتائج التي سيخرج بها المؤتمر. وقد عقدنا أيضا عددا من الاجتماعات وجلسات الإحاطة الإعلامية بشأن التنمية المستدامة. وفي ديربان، اتفقت الدول الأعضاء على العمل على وضع

معاهدة عالمية جديدة. كذلك شاركت الدول الأعضاء في الحوار الثاني الذي عقد بين الجمعية العامة والفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية التابع للأمين العام، وفي جلسة الإحاطة الإعلامية المتعلقة بتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وكذلك في جلسة إحاطة إعلامية تحاورية غير رسمية عقدت تمهيدا للنظر في التقرير السنوي للأمين العام بشأن التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما بعد عام ٢٠١٥.

وانتقالا إلى مسائل الاقتصاد الكلي، قمت مراعاة للمكانة البارزة التي تتبوأها الجمعية العامة باعتبارها المركز الشرعي لصنع القرار العالمي، بعقد جلسة إحاطة إعلامية قبل مؤتمر قمة مجموعة العشرين وأخرى بعده. وشجعت في ذلك السياق جميع المجموعات الرئيسية على أن تتعاون في التصدي للتحديات المتعلقة بالنظام الاقتصادي والمالي الدولي. وعقدت الجمعية خامس حواراتها الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية. وفي المعرض العالمي الذي أقيم في روما بشأن التنمية في بلدان الجنوب، أعربت من جديد عن إيماني بأن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عند دعمهما بالتمويل الكافي يشكلان أداتين رئيسيتين للتصدي لتحديات التنمية في عصرنا هذا.

وبالإضافة إلى الأعمال التي أنجزت في إطار الدعائم الأربع المذكورة، تم أيضا إحراز قدر كبير من التقدم في مجالات أخرى، وسأكتفي بالإشارة إلى القليل من تلك المجالات. فمجال نزع السلاح، وبخاصة السلاح النووي، ظل يحتل مرتبة متقدمة في جدول أعمال هذه الدورة، ولا تزال مسألة تنشيط آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح في جنيف، تشكل أحد متطلبات التقدم نحو بلوغ هذا الهدف. وفي هذه الدورة، تم تبادل الآراء بشأن هذه المواضيع بين الوفود في اللجنة الأولى بصورة مكثفة وبناءة للغاية. وبناء عليه، فإنني أعتزم القيام بزيارة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح في شهر كانون الثاني/يناير القادم، بهدف توجيه رسالة دعم قوية تعزز العمل الإيجابي الرامي إلى تنشيط المؤتمر.

وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، كانت الإرادة السياسية التي تم الإعراب عنها بمثابة فتح كبير حققه المجتمع الدولي في مجال توفير الحماية لأشد السكان ضعفا. وأهيب بكافة الشركاء أن يعملوا على نحو وثيق مع منظمة الصحة العالمية ضمانا لتنفيذ الإعلان السياسي، وأنا على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لكم بأي صورة في إمكاني.

وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، أكد من جديد الإعلان السياسي (القرار ٦٦/١٤٤)، الذي اعتمد بتوافق الآراء التزامنا الجماعي بمنع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب ومكافحتها والقضاء عليها. وقد أعربنا باعتمادنا للقرار ٦٦/١٠، عن ترحيبنا بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مقر الأمم المتحدة. وإنني أشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون مع المركز إسهاما منها في تنفيذ أنشطته بما يدعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

كما شهدنا خلال هذه الدورة، تحقق علامة تاريخية هامة على صعيد التنمية البشرية، إذ بلغ تعداد البشرية ٧ بلايين إنسان. وفي هذه الدورة أيضا، وفي سياق الذكرى السنوية العاشرة للعام الدولي للمتطوعين، احتفلنا في ٥ كانون الأول/ديسمبر، بإسهام ملايين الرجال والنساء الذين يجودون في إنكار للذات بوقتهم ومعارفهم وطاقتهم لدعم أهداف الأمم المتحدة والتشجيع على إيجاد عالم أفضل.

لقد منيت أسرة الأمم المتحدة مؤخرا بخسائر مفجعة. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعنا في الصلاة التذكارية التي أقمناها في المقر لتأبين ١٩٧ من أحبائنا من الأصدقاء والزملاء البواسل ولتكريم ذكراهم. وأؤكد مرة أخرى أن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، سواء كانوا من الأفراد المدنيين أو النظاميين، لا بد من أن تكون على قمة أولوياتنا جميعا.

وكما قلت منذ البداية، فإنني أؤمن إيمانا قويا بقيمة الشراكة. وتمشيا مع التزامي بتوسيع نطاق الشراكة العالمية وتعزيزها، قمت في شهر تشرين الأول/أكتوبر بعقد جلسة تحاور وإجراء مناقشة نشطة مع أعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص. واستشرافا للمستقبل، لا يزال أمامنا قدر كبير من العمل يتعين إنجازه. وسأبلغ البعثات مباشرة في هذا الأسبوع بالأنشطة غير الرسمية التي أعتزم تنظيمها في عام ٢٠١٢. كما سأعمل أيضا بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء للإعداد للاجتماعات الرفيعة المستوى التي ستعقد في الدورة السابعة والستين، بما فيها النشاط الرفيع المستوى الذي سيجري تنظيمه بشأن سيادة القانون الدولي وأي أنشطة أخرى قد يجري تنظيمها. ونحن بصدد السعي من أجل تحقيق تلك الجهود، أقف اليوم متطلعا إلى العمل مع كل واحد منكم وإلى قطع أشواط أبعد وأبعد في العام المقبل.

ونحن، بصفتنا أعضاء في الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة – بل في أكثر هيئات العالم اتساما بالطابع التمثيلي والشمول، في هذه الهيئة التي كانت مهدا للقانون الدولي – تقع علينا مسؤولية مشتركة بشأن تحويل السلام والرخاء إلى واقع نعيشه جميعا.

لكم مني كل الشكر وأطيب التمنيات بعام جديد حافل بالسعادة وموفور الصحة وهناء البال، وشكرا على تعاونكم.

لم تنجز اللجنة الخامسة عملها بعد. سوف تنعقد الجمعية العامة من جديد بمجرد أن تنهي اللجنة أعمالها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.